

الإبتزاز الإلكتروني يسّرع خروج نساء من سوق العمل

تقرير عهد محسن

مايو 2023



"من مأمنه يؤتى الحذر"

قالتها العرب قديمًا لتعود للواجهة بعد طلاق سوسن 39 عام واكتشافها أن زوجها كان يصورها خفية في أوضاع خاصة بينهما.

زوج سوسن السابق وشريكها في محلات تجارية كانا يديرانها معًا حاول الضغط عليها للتنازل عن حصتها بتهديدها وابتزازها بنشر الصور والفيديوهات التي بحوزته بعد خلافات على الإدارة .

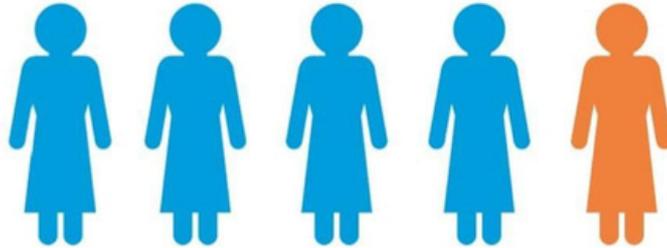
الزوج السابق هدد سيدة كانت ترتبط به في أحد الأيام برباط مقدس بنشره عبر فيسبوك من خلال حسابات وهمية تفاصيل عن حياتها الزوجية والعائلية وعلاقاتها الإجتماعية والمهنية ویتهمها وأسرتهها بسوء الأخلاق. لينتقل بعدها لتطبيق واتس اب ويرسل لها صور وفيديوهات لعلاقتها الخاصة مهددًا إيّاها بنشرها للأصدقاء وعلى المجموعات بعدما أرسلها لوالدها وأشقائها.

القصة لم تنته هنا فقد سعى لإجبارها على الرضوخ لمطالبة بسدادها فواتير البضائع الموردة للمحلات والتي كانت توقع على استلامها وتتعهد بسداد أثمانها بالتوقيع على شيكات بنكية وصلت قيمتها لـ 150 ألف دينار ومطالبته بحضانة أطفالها، ليُسدل الستار على حكاية سوسن بالتوصل لتسوية تنازلت فيها عن حصتها في المحلات وتحملها وذويها قيمة الشيكات لتسحب من سوق العمل والحياة الاجتماعية ومواقع التواصل الاجتماعي وتنطوي على ذاتها في منزل ذويها.

الابتزاز الإلكتروني

تهديد وترهيب الضحايا بنشر صور أو مواد فيلمية أو تسريب معلومات سرية تخصهم ، مقابل دفع مبالغ مالية أو استغلالهم للقيام بأعمال غير مشروعة لصالح المبتزين

1 من كل 5 نساء تعرضن للعنف على الإنترنت تقوم بحذف أو وقف حسابات وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بها.



المصدر المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية 2020

بيانات وأرقام ..

تشير بيانات مسح صادرة عن دائرة الإحصاءات العامة لعام 2019 أن فرص العمل المستحدثة للنساء تشكل حوالي ثلث فرص العمل المستحدثة، حيث بلغت نسبة الفرص المستحدثة للنساء مقارنة مع الرجال 35.3% من مجموع الفرص مقابل 64.7% فرصة للذكور، وأن نسبة المشتريات في مظلة الضمان الاجتماعي بلغت عام 2019 حوالي 28.2% .

ووفقاً لإحصائيات البنك الدولي لعام 2019، يعد معدل مشاركة المرأة في سوق العمل الأردني خامس أقل معدل عالمياً، كما أن الأردن كان في المرتبة 140 من أصل 142 دولة على المؤشر العالمي للمشاركة الاقتصادية للمرأة.

وتؤكد هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن 20.5% فقط من النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضمن القوى العاملة، وأن 33% من النساء في المنطقة يشاركن في العمالة الهشة مقارنةً بنسبة 23% للرجال. وتُمثل المرأة تمثيلاً زائداً في المهن ذات الأجور المتدنية.

النساء الحلقة الأضعف!

أحمد عوض المدير العام لمركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية يؤكد أن المرأة الحلقة الأضعف والأكثر هشاشة في المجتمع ويجب مسانبتها ووقف كافة أشكال العنف تجاهها خصوصاً الاقتصادي على كافة المستويات التشريعية والممارسات السائدة باعتبارها داعماً أساسياً لحقوقها الاجتماعية. ليس حاجة للنساء فقط، بل حاجة للمجتمع ككل، ومصصلحة عليها له، وإذا لم يتم ذلك سنبقى نعاني من ضعف اقتصادنا الوطني لأن بيئة العمل طاردة للمرأة ومنها انتهاك الإبتزاز الإلكتروني مما يسهم في إخراجها مبكراً من سوق العمل ويقي معدلات الفقر مرتفعة وفي توسع وتضييق فرص احترام حقوق الإنسان الأساسية وتوسعها أفقياً.

وعن الانتهاكات الواقعة بحق النساء ودورها في تقليص مشاركتها في سوق العمل يجد عوض أن تعزيز مسارات التنمية المستدامة وتحفيز الاقتصاد الوطني، لا يمكن أن يتحقق، طالما أن النساء غير قادرات على الإنخراط في الاقتصاد بشكل واضح وعادل يسهم في تعزيز تمتعهن بحقوقهن الإنسانية الأساسية المختلفة، وهذا لا يمكن أن يتم دون إجراء تعديلات جوهرية على مختلف السياسات والتشريعات وخلق ثقافة مجتمعية حول منظومة حقوق الإنسان عموماً والنساء على وجه الخصوص ليكون المجتمع والفضاء الأزرق أكثر أماناً لهن.

تنمر واختراق ..

"رح أخليكي تحكي مع حالك" هذه الكلمات آخر ما سمعته روان 26 عام من زميلتها في العمل ميساء 33 عام عقب خروجها من مكتب رئيس القسم في الشركة التي تعملان فيها بعد خلافات ومناكفات في العمل لتبدأ قصة العنف الرقمي بينهما. أجرت ميساء وأحد أصدقائها مكالمة جماعية عبر تطبيق ماسنجر مع روان من حسابات وهمية أنشأت لهذه الغاية وأخبروها أن بحوزتهم معلومات شخصية خاصة بها ومحادثات مع شاب وأنها ترسل له صوراً وهي عارية وفي أوضاع مخلة مؤكدين حصولهم عليها بعد اختراق حسابها على فيسبوك.

استقبلت روان رسائل عبر تطبيق واتس اب من أرقام غير معروفة لصور مركبة لها في أوضاع مخلة وتلقت رسائل صوتية تشتمها وتطعن بشرفها وتهدد بفضحها بنشر الصور ومقاطع الفيديو عبر يوتيوب وفيسبوك.

استمر تهديد ميساء لروان نحو 3 أشهر فأغلقت حسابها في فيسبوك وغيرت رقم هاتفها وتركت العمل في الشركة لخوفها من "الفضيحة".

المادة 11 من قانون الجرائم الإلكترونية رقم 27 لسنة 2015:

تهديد وترهيب الضحايا بنشر صور أو مواد فيلمية أو تسريب معلومات سرية تخصهم ، مقابل دفع مبالغ مالية أو استغلالهم للقيام بأعمال غير مشروعة لصالح المبتزين

المنصات التي تتعرض فيها النساء في الدول العربية للعنف على الإنترنت



المصدر المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية 2020

ارتفعت ستة أضعاف!

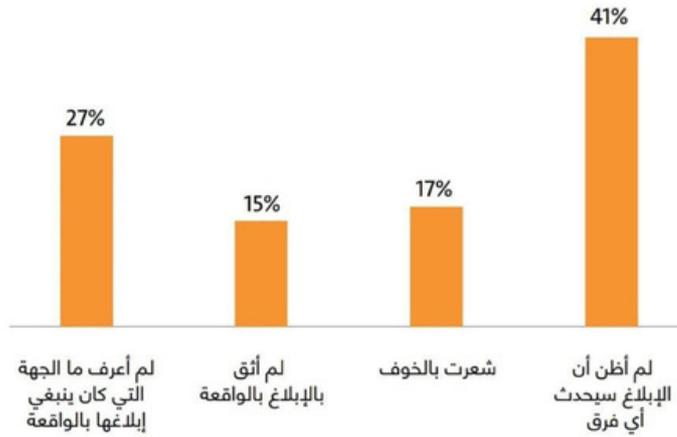
أكدت وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية التابعة لمديرية الأمن العام ارتفاع نسبة الجرائم الإلكترونية لستة أضعاف منذ العام 2015 إذ ارتفعت من (2305) قضايا في عام 2015 لتصبح (16027) قضية في عام 2022 . وعزت الوحدة ذلك للانتشار الكبير للتكنولوجيا والحلول الرقمية وتطبيقات الهواتف الذكية والتوسع في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، إضافة إلى توعية المواطنين بحقوقهم وقدرتهم على التقاضي. وأشارت، إلى ظهور أساليب جرمية حديثة تم التعامل معها مثل أساليب الشعوذة الرقمية، والاستغلال الجنسي عبر مواقع التواصل، وسرقة المحافظ الإلكترونية، وغيرها، لافتة إلى تزايد قضايا الاحتيال الإلكتروني التي بلغت في العام 2022م (2118) قضية، والابتزاز الإلكتروني (1285) قضية والتهديد عبر الإنترنت (3466) و (2115) قضية اختراق الكتروني و (1285) قضية ابتزاز إلكتروني و(3769) قضية ذم وقذح وتحقير و (1000) قضية سرقة بيانات إلكترونية.

قانون الجرائم الإلكترونية؟

المحامي والأكاديمي الدكتور صدام أبو عزام يرى أن الثقافة المجتمعية السائدة تحد من قدرة النساء على الوصول للعدالة وإسماع أصواتهن فيما يتعلق بالانتهاكات المختلفة الواقعة بحقهن خصوصاً ما يتعلق بالابتزاز الإلكتروني لأن المجتمع ينظر للسيدة على أنها مذنبه وسبب في أي انتهاكات تقع عليها مما يرفع حجم الضرر الواقع عليهن، فالواقع الإلكتروني إنعكاس للواقع الاجتماعي. وفيما يتعلق بالأرقام الصادرة عن وحدة الجرائم الإلكترونية يرى أبو عزام أن الأرقام في الحقيقة أضعاف ما يتم الإبلاغ عنه وتقديم الشكاوى به، لأن السلوكيات المجتمعية تجاه النساء وغياب الدعم الملائم لهن في العالم الأزرق وضعف التوعية بالحقوق الرقمية ومن ضمنها الابتزاز الإلكتروني يضاعف الأرقام ويخفي الكثير من القصص والانتهاكات الواقعة عليهن ويبقيها طي الكتمان.

وحمل أبو عزام مسؤولية ارتفاع الأرقام لفشل قانون الجرائم الالكترونية في أن تعزيز الممارسات التشريعية الفضلى للحد من الجرائم الالكترونية بشكل عام والجرائم الواقعة على النساء. لأن القانون أخرج من سيطرة وتحويل لقيد على حرية الرأي والتعبير بدلاً من تحقيق فكرة الأمن القانوني وأن يتدرج المشرع بوضع تدابير حامية وقائية وتوعوية وعدم الاقتصار على نصوص عقابية وهو يعتبر عامل مضاف لخروج النساء من سوق العمل.

أسباب عدم الإبلاغ عن العنف على الإنترنت



المصدر المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية 2020

العنف الرقمي الأكثر خطورة؟

العنف الرقمي برأي أستاذ علم الاجتماع الدكتور حسين الخزاعي أكثر خطورة من العنف الواقعي، لصعوبة التعرف على الفاعلين فيه كونهم يمارسونه من خلف الشاشات، أهمية التمتع بالثقافة والحقوق الرقمية، سرية التهديد للضحايا ، القيود المجتمعية وغياب التوعية بأهمية التبليغ، واتساع حجم الجمهور المعرض للاطلاع على الانتهاكات وضعف الإبلاغ عنه.

ويؤكد الخزاعي أن العنف الرقمي من أكثر أنواع العنف خطورةً وتهديداً للمجتمع خصوصاً الموجه للنساء، لأنه يمس الحياة الأسرية والاجتماعية والنفسية، ويدخل الضحايا بحالة من الخوف وانعدام الثقة بالنفس مما قد يؤدي بهم الانعزال والإنطوائية والنظرة السلبية تجاه المجتمع والآخرين .

ولفت الخزاعي إلى أن العنف الموجه ضد النساء يبدأ من الإساءات اللفظية والعنصرية عبر الرسائل الخاصة والصور الإباحية والعبارات الخادشة للحياء على منصات التواصل الاجتماعي، وصولاً للتنمر والابتزاز وتشويه السمعة بنشر الصور والفيديوهات الشخصية والتهديد بالعنف.